دراسة سويسرية تتوقع وصول الاستثمارات الإسلامية إلى 3 تريليونات دولار بحلول 2016

كونا: توقعت دراسة مشتركة بين بنك «كريدي سويس» السويسري وجامعة زيوريخ وصول الاستثمارات التي تعتمد على الاقتصاد الاسلامي الى 3 تريليونات دولار بحلول عام 2016 اي ثلاثة اضعاف ما هي عليه الآن.

وقال الشق العلمي من الدراسة برئاسة مدير معهد نظريات الاقتصاد بجامعة زيوريخ بروفيسور ارنست فيهر «ان التدين له تأثير كبير على العمل الاقتصادي اذ كلما كان الشخص متدينا كلما كان عقابه للسلوك الاقتصادي الجائر قاسيا على المشاركين الآخرين في السوق».

واضافت الدراسة «أن تلك النتيجة قد تكون مفاجئة للباحثين بمجال الاقتصاد في الدول غير الاسلامية ولكنها منطقية للباحثين في الاقتصاد الاسلامي حيث يراعي هذا النوع من الاقتصاد العدالة في التجارة ونظم المعاملات المالية والاستثمارات ويحرم الربا والمضاربة غير الآمنة وتمويل المشروعات التي تتنافى مع القيم الاسلامية بل يحرص على العدالة الاقتصادية».

كما اعرب الباحثون في الدراسة عن دهشتهم لما وصفوه بالرابط القوي بين الأهداف الاقتصادية والدينية والتي تتم مكافأتها بأرباح قوية، مشيرة الى أن الاقتصاد الاسلامي من اسرع قطاعات السوق نموا في الآونة الأخيرة حيث نما هذا القطاع بنسبة 26٪ خلال الفترة بين 2004 و2009 من حجم التعاملات الاستثمارية والاقتصادية في السوق وبحوالي 822 مليار دولار حتى نهاية عام 2009، كما صمدت الاستثمارات الاسلامية امام عاصفة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام 2007.

وذكرت الدراسة ان الاستثمارات الاسلامية قد تحولت منذ انطلاقها من توجه شعبي لم تتقبله غالبية الحكومات بشكل تلقائي اذ كانت تعتقد ان هذا النوع من الاقتصاد سيجلب اليها سلبيات بسبب تعارض اصول هذا الاقتصاد مع قواعد الرأسمالية السائدة في الدول الصناعية الكبرى.

الا ان التحول الكبير في هذا الموقف وفق الدراسة كان بسبب الاقبال المتزايد على المعاملات وفق الشريعة الاسلامية فكان لازما ان يواكب هذا الطلب عروضا مناسبة من المؤسسات المالية ليمتد الاقبال على الاقتصاد الاسلامي في الدول الاسلامية بل وخارجها أيضا حتى باتت منتجات الاقتصاد الاسلامي جزءا من عروض الكثير من البنوك العالمية والاقليمية باعتبارها «شريان الذهب» سواء في الدول الاسلامية أو غيرها من دول العالم بعد ان تعززت القناعة بأن الاقتصاد الاسلامي بات جزءا لا يتجزأ من عالم المال على الصعيد الدولي.

انخفض على أساس شهري بنسبة 0,3٪

ارتفاع التضخم في الكويت لـ 5,2٪ على أساس سنوي

كونا: أظهرت بيانات رسمية ان معدل التضخم في الكويت ارتفع في شهر يناير الماضي بنسبة 5,2٪ مقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي «على أساس سنوي» بينما انخفض بنسبة 0,3٪ مقارنة بشهر ديسمبر الماضي «على أساس شهري».

وقالت بيانات تقرير الإدارة المركزية للإحصاء الشهري الخاص بـ «كونا» الصادر أمس حول معدل التضخم في الكويت ان الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في شهر يناير الماضي بلغ 146 نقطة.

وأضافت ان الرقم القياسي العام لشهر ديسمبر الماضي بلغ 146,4 نقطة وان أكثر المجموعات ارتفاعا هي مجموعة المواد الغذائية لشهر يناير الماضي التي بلغت 9,6٪ مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2010 رغم ان هذه المجموعة شهدت انخفاضا في ثلاث مجموعات فرعية متمثلة بالسكر ومنتجاته التي انخفضت بنسبة بلغت 0,5٪ خلال يناير والشاي والقهوة انخفضت بنسبة 0,2٪ والفواكه والخضراوات التي انخفضت بنسبة 6,7٪.

وذكرت ان مجموعة الكساء و«ملبوسات القدم» سجلت ارتفاعا بنسبة 4,5٪ على أساس سنوي في حين ارتفعت مجموعة الخدمات التعليمية والصحية بنسبة 3,9٪ مقارنة بشهر يناير عام 2010 بينما انخفضت هذه المجموعة مقارنة بشهر ديسمبر الماضي بنسبة 0,1٪.

وبينت ان معدل مجموعة سلع وخدمات منزلية ارتفع بنسبة 4,3٪ على أساس سنوي في حين ارتفعت مجموعة سلع وخدمات أخرى بنسبة 3,2٪ وانخفض معدل المشروبات والتبغ بنسبة 3,7٪ بينما جاء الارتفاع في مجموعة النقل والمواصلات بنسبة 1,4٪ عن شهر يناير من عام 2010.

وعن مقارنة معدل التضخم لشهر يناير مع شهر ديسمبر الماضيين قالت البيانات ان مجموعة المواد الغذائية انخفضت بنسبة 0,8٪ ومجموعة الكساء و«ملبوسات القدم» انخفضت بنسبة 1,1٪ وانخفضت مجموعة سلع وخدمات اخرى بنسبة 0,1٪ حين جاء الانخفاض في مجموعة الخدمات التعليمية والصحية بنسبة 0,1٪. وأوضحت ان معدل التضخم لمجموعة النقل والمواصلات ارتفع بنسبة 0,3٪ في يناير الماضي مقارنة بديسمبر الماضي بينما سجلت مجموعة المشروبات والتبغ انخفاضا بنسبة 3,1٪ نتيجة التأثير المزدوج للمجموعات الفرعية في هذه المجموعة حيث انخفضت أسعار المشروبات بنسبة 4٪ وانخفضت مجموعة منتجات التبغ بنسبة 1,1٪. وأشارت إلى ان سبب التراجع في معدل التغيير الشهري للتضخم خلال شهر يناير عائد إلى تراجع أسعار خمس مجموعات رئيسية وارتفاع مجموعتين رئيسيتين واستقرار مجموعة واحدة.

قطر: بإمكان «أوبيك» والمنتجين المستقلين توفير إمدادات نفط كافية

الدوحة - رويترز: قال وزير الطاقة القطري محمد صالح السادة امس انه لا مبرر لمستويات التوتر المرتفعة في سوق النفط وان بامكان أوبيك والمنتجين المستقلين توفير امدادات كافية للسوق.

وأدى القلق بشأن تعطل الامدادات في ليبيا بسبب الاحتجاجات المحتدمة ضد الرئيس معمر القذافي الى ارتفاع اسعار النفط الاسبوع الماضي الى اعلى مستوياتها في عامين ونصف العام.

من جهة اخرى، أفادت صحيفة «صنداي تايمز» بأن شركة جلينكور السويسرية لتجارة السلع الأولية تجري محادثات مع صناديق ثروة سيادية في الصين وقطر لاستقطاب مستثمر رئيسي قبل الإدراج المزمع لأسهمها في بورصة لندن.

وقالت الصحيفة إن جلينكور تجري محادثات مع مؤسسة الاستثمار الصينية وجهاز قطر للاستثمار. ومن جهة أخرى قالت صحيفة «صنداي تليغراف» إن إدراج أسهم جلينكور يمكن أن يجري في غضون أسبوع بدءا من 18 ابريل.

بريطانيا تهدد بترك «الفاو»

لندن - رويترز: قالت بريطانيا أمس الأول انها يمكن ان تترك إحدى وكالات الأمم المتحدة التي تكافح الجوع ما لم تحسن أداءها «غير الفعال».

ويأتي التهديد بالانسحاب من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في أعقاب مراجعة بريطانية لمساعدة خارجية أمرت بها الحكومة الائتلافية التي تولت السلطة منذ تسعة أشهر والتي تدير واحدة من اكبر ميزانيات المساعدة في العالم.

وعلى النقيض فإن الحكومة التي يتزعمها «المحافظين» قالت انها ستزيد من دعمها لبرنامج الأغذية العالمي الوكالة الشقيقة للفاو التي اتسم اداؤها بالفاعلية.

ويقدم برنامج الأغذية العالمي مساعدة غذائية طارئة بعد حروب او كوارث طبيعية فيما تعمل الفاو على مدى طويل أكثر وتساعد دولا في تحسين ممارستها الزراعية والتغذية.

وقالت وزارة التنمية الدولية انها ستركز على التعامل مع سوء التغذية وضمان ان أشخاصا أكثر في دول فقيرة لديها ما يكفي من الطعام في وقت يتسبب فيها ارتفاع أسعار الغذاء في صعوبات للملايين.

السعودية قد تلجأ إلى الاحتياطيات لتمويل الخطة التنموية

دبي - رويترز: قال وزير المالية السعودي إبراهيم العساف أمس إن بلاده قد تلجأ إلى الاحتياطيات لتمويل القرارات التنموية التي أصدرها العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود الأسبوع الماضي والهادفة للتعامل مع الضغوط الاجتماعية في المملكة.

وعاد الملك عبدالله إلى المملكة يوم الأربعاء الماضي بعد ثلاثة أشهر قضاها أثناء علاجه بالخارج، وأعلن لدى عودته عن إعانات للمواطنين السعوديين بقيمة 135 مليار ريال بما يعادل (36 مليار دولار) في محاولة واضحة لعزل المملكة عن موجة الاحتجاجات الشعبية في المنطقة.

وقال العساف لتلفزيون «العربية» «هذه القرارات ستصرف من خلال الميزانية العامة للدولة ونظرا لكبر حجم هذه المبالغ قد نحتاج إلى السحب من الاحتياطي لتغطيتها»، مضيفا أن تلك القرارات ستعزز الثقة في أكبر اقتصاد عربي.

وعززت السعودية احتياطياتها الأجنبية خلال السنوات الماضية بفضل استمرار ارتفاع أسعار النفط، وبلغت الاحتياطيات 1,65 تريليون ريال بما يعادل (440 مليار دولار) بنهاية ديسمبر وفقا للبنك المركزي.

وبموجب الموازنة التي أعلن عنها في ديسمبر تعتزم السعودية إنفاق 580 مليار ريال في 2011، وتشمل قرارات العاهل السعودي إنشاء صناديق عقارية جديدة لمساعدة السعوديين في الحصول على قروض سكنية وهي من القضايا الملحة في السعودية التي يبلغ عدد سكانها 18 مليون نسمة.

إبراهيم العساف

وقال العساف «أود أن أشير إلى مبادرتين من الصندوق ستساعدان للحصول على القروض، الأولى هي وضع الترتيبات للإقراض للشقق السكنية، والمبادرة الثانية هي برنامج لضمان القروض من المؤسسات المالية الخاصة بمعنى أن المواطن يتقدم للبنوك بضمان من خلال صندوق خاص ينشأ أو يقتطع من هذا المبلغ بحيث يضمن القرض أو جزءا من القرض للبنك وهذا يمكن من إقبال البنوك على الإقراض وتكون التكلفة على المواطن أقل عندما يكون هناك ضمان للقرض».

وتفادت السعودية حتى الآن موجة احتجاجات شعبية ضد الفقر والفساد والقمع اندلعت في الوطن العربي وأدت للإطاحة بحاكمي تونس ومصر وانتقلت إلى البحرين وليبيا. كانت السعودية تعهدت بإنفاق 400 مليار دولار حتى 2013 لتحديث البنية الأساسية وأطلقت خطة لبناء خمس مدن اقتصادية وصناعية لتوفير وظائف جديدة إلا ان عددا من الشركات العالمية انسحبت من مشروعاتها بالمملكة نتيجة شح الائتمان خلال الأزمة المالية العالمية.

المؤشر السعودي عند أدنى مستوى في 9 أشهر

دبي - رويترز: تراجع المؤشر الرئيسي للسوق السعودي لأدنى مستوى في تسعة اشهر امس وهبطت معظم بورصات الخليج في ظل مخاوف من اتساع نطاق الاضطرابات في المنطقة.

وانخفض المؤشر الرئيسي 5٪ مسجلا ادنى مستوى منذ السادس من يونيو حيث لم يتأثر المستثمرون بشكل يذكر بخطة انفاق اجتماعي قيمتها 37 مليار دولار اعلنها العاهل السعودي الأسبوع الماضي، بينما تراجع مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية 2,8٪ مسجلا ادنى مستوى في 22 اسبوعا مع تحول الاحتجاجات في مدينة صحار الصناعية الى صدامات دموية.

وقال مدير الصناديق في الماسة كابيتال أكبر نقوي: ربما نكون اعتقدنا ان الاسواق ستتلقى اعلان الخطة التحفيزية بشكل إيجابي.

وأضاف: لكن ما حدث يظهر ان حالة الاستياء العامة تهيمن على المنطقة وبصرف النظر عما يعتقده الناس بأن الاوضاع ربما تصبح جيدة على الامد البعيد فإن الاسواق لا تحب الغموض ومثل هذه الاوضاع تؤثر على الثقة.

وبعدما اطاحت الاحتجاجات برئيسي تونس ومصر فإن ليبيا تشهد انتفاضة ومازالت هناك اضطرابات في البحرين في حين تشهد السعودية احتجاجات بسيطة.

وسببت المخاوف من احتمال تفشي الاضطرابات في السعودية موجة تهافت على البيع، ونظم شيعة سعوديون يوم الخميس احتجاجا صغيرا في المنطقة الشرقية المنتجة للنفط.

وهبطت اسهم اكبر 25 شركة على قائمة المؤشر الرئيسي ومن بينها سهم مجموعة سامبا المالية الذي انخفض 6٪ بينما تراجع سهم بنك الرياض 5,9٪ وسهم زين السعودية 10٪.

وقال ماثيو ويكمان من المجموعة المالية - هيرمس من الصعب العثور على مشترين لكن الأمر لا يتطلب ضغوط بيع كثيرة لدفع السوق للهبوط نظرا لشح السيولة حاليا. وهبط مؤشر سوق دبي 0,9٪ مسجلا ادنى اغلاق منذ 15 اغسطس الماضي.

هذا وقد تراجع مؤشر دبي 0,9٪ الى 2628 نقطة كما انخفض مؤشر بورصة قطر 0,2٪ الى 8194 نقطة فيما ارتفع مؤشر البحرين 0,3٪ الى 1437 نقطة.

السياحة الإسبانية تنتعش على خلفية ثورات الشرق الأوسط

مدريد - ا.ف.ب: تشتهر شواطئ الكناري والباليار الاسبانية بكونها وجهة مميزة ودافئة للسياح خلال فصل الشتاء، وهذا العام تشهد تدفق أعداد غير متوقعة من السياح الذين اضطروا لتعديل مشاريع عطلهم على خلفية الثورتين الشعبيتين المصرية والتونسية.

يعتبر هذا الأمر حظا غير متوقع لصالح اسبانيا التي كانت قد تراجعت في 2010من المرتبة الثالثة في لائحة الوجهات السياحية في العالم، لتحل في المرتبة الرابعة وقد تخطتها الصين.

وتعاني اسبانيا بشكل خاص من المنافسة الشديدة مع المنتجعات السياحية المصرية على البحر الأحمر وشواطئ البحر المتوسط التونسية، التي تقدم عروضا بأسعار أفضل والتي لا تتطلب رحلة جوية أطول للقادمين من ألمانيا أو بريطانيا.

لكن الثورة التي انفجرت في تونس بداية يناير الماضي ومن ثم تلك التي هزت مصر، قلبتا مشاريع عدد كبير من السياح الذين وجدوا أنفسهم يتوجهون إلى اسبانيا، خصوصا إلى أرخبيل الكناري قبالة المغرب.

وخلال شهر يناير المنصرم، زار اسبانيا 2,66 مليون سائح أي بزيادة بلغت 4,7٪ مقارنة بيناير 2010 بالإضافة إلى أنها الأولى من نوعها منذ 18 شهرا، بحسب وزارة السياحة.

واعتبرت جزر الكناري الوجهة الأولى مع 866476 سائحا، أي بزيادة بلغت 8,8٪ مقارنة بيناير 2010، كذلك شهدت منطقة ڤالنسيا على البحر المتوسط قفزة سجلت 20٪.

وفي هذا الصدد، علق وزير السياحة الاسباني ميغيل سيباستيان قائلا: «استفدنا بشكل أو آخر من الأزمة التي حلت في كل من مصر وتونس، إذ انها جعلت السياح يغيرون وجهة أسفارهم مسقطين هذين البلدين من حساباتهم».

واضاف: «لكنه لا يجب أن يكون هذا هدفنا، فسياستنا تقتضي بتعزيز منافستنا، خصوصا في الأسواق السياحية المستقبلية التي تشكلها روسيا والصين والهند».

وتنتظر وكالات السفر 300 ألف سائح إضافي في جزر الكناري خلال فصل الشتاء الذي ينتهي أواخر أبريل المقبل، بحسب ما تفيد الحكومة المحلية.

شواطئ الباليار على البحر المتوسط تستفيد أيضا من هذا الوضع القائم، مع منتجعات سياحية تقدم عروضا وخدمات مماثلة لتلك التي تقدم على الشواطئ المصرية أو التونسية.

أما بالنسبة إلى مدير «توماس كوك» ثاني أهم وكالة سفر أوروبية، ماني فونتيلا - نوفويا، فإن «أكثر البلدان التي استفادت من الوضع المصري هي اسبانيا، حيث سجلت الحجوزات في البالبار ارتفاعا بنسبة 30٪ مقارنة بالعام الماضي، بالإضافة إلى اليونان مع زيادة بلغت 20٪».

ويشير محرك البحث الإلكتروني «ويتش بادجيت دوت كوم» إلى زيادة كبيرة في عمليات البحث عن رحلات إلى اسبانيا، في حين تراجعت الطلبات على تونس بنسبة 50٪ ومصر بنسبة 30٪.

والزيادة الأكبر والتي سجلت 22٪ طالت خلال يناير الماضي الرحلات المتوجهة إلى برشلونة، تتبعها الرحلات إلى جزيرة تينيريفيه في الكناري مع زيادة بنسبة 12٪.

من جانبه، يشدد مدير عام «توريسبانيا» وهو الجهاز المكلف الترويج للسياحة الاسبانية في الخارج، ألفارو بلانكو، على أن اسبانيا «استعارت» هؤلاء السياح من مصر وتونس، ولابد من اكتساب ولائهم، لافتا الى أن «هؤلاء هم سياح ما كانوا ليختاروا اسبانيا كوجهة» في ظروف أخرى، «لذا علينا أن نبين لهم ان اسبانيا وجهة قريبة وموثوق بها».

وعلى الرغم من هذه النتائج الإيجابية المسجلة، يعبر بعض أصحاب الفنادق عن قلقهم إزاء عدم الاستقرار والعنف اللذين يسجلان في عدد من البلدان العربية، كذلك يخشون من ارتفاع أسعار بطاقات السفر المرتبطة بالارتفاع الكبير في أسعار النفط.

وفي هذا السياق، اشار المتحدث باسم اتحاد الفنادق في مايوركا في جزر البالبار، خوان أنطونيو فوستر، إلى أنه «في اقتصاد عالمي مترابط قد يهدد عدم الاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط بتبعات اقتصادية سلبية مع ارتدادات على السياحة في اسبانيا».